

قرار رقم (٢١٠) لسنة ٢٠١٠

بتاريخ ٢٢/٤/٢٠١٠

باعتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص
للعاملين بوزارة الشؤون الاجتماعية ومديرياتها

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في
مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير
المصرفية .
وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة في
اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.
وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٧٩) لسنة ١٩٩٩ بتسجيل
صندوق التأمين الخاص للعاملين بوزارة الشؤون الاجتماعية ومديرياتها برقم (٦٦٦).
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .
وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٨/٩/٢٠٠٩
بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي.
وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة
وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٦٦) لسنة
٢٠٠٩ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٩ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من
الصندوق المشار إليه .

على مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة المؤرخة

٢٠١٠.

قرار



مادة (١) : أولاً : إضافة مادة جديدة برقم (١١ مكرر) للباب الثالث (المزايا) نصها كالتالي :-

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (١١ مكرر) :

فى حالات الخروج الجماعى أياً كان سببه سواء كان بالمعاش المبكر أو الانسحابات أو الاستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحى :-
يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة .

ثانياً : إلغاء الفقرة الأخيرة من المادة (٨) من الباب الثالث (المزايا).

مادة (٢) : يسري هذا القرار إعتباراً من ٢٨/٩/٢٠٠٩ .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

د. عادل منير

نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦

QF-762-02

بيان

معتمد بالتعديلات على لائحة النظام الأساسي لصندوق
التأمين الخاص للعاملين بوزارة الشؤون الاجتماعية ومديرياتها
وفقاً لقرارى الهيئة رقمى (٢٠٤، ٢٠٥) لسنة ٢٠١٠

النص المعدل	النص الحالى
<u>الباب الثانى: (شروط العضوية والاشتراكات)</u> مادة (٤): شروط العضوية: يشترط فى العضو ما يلى : د- الحد الأقصى لسن الانضمام (٥٥) عاماً. مادة (٦) : زوال صفة العضوية :- تزول صفة العضوية في الحالات الآتية : أ- انتهاء الخدمة بسبب : - ١- بلوغ سن التقاعد القانونية . ٢- الوفاة . ٣- العجز المنهى للخدمة (الكلى - الجزئى) . ٤- النقل (إجباري - اختياري) . ٥- الاستقالة من الخدمة . ٦- الفصل من الخدمة . ٧- المعاش المبكر . ب- إنهاء العضوية من الصندوق بسبب :- ١- الاستقالة أو الانسحاب من الصندوق . ٢- الفصل من الصندوق ويكون بقرار من مجلس إدارة الصندوق بناء على تحقيق كتابي يثبت فيه ارتكاب العضو ما يخالف أحكام النظام الأساسي. ويخطر العضو بزوال صفة عضويته بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال فترة لا تتجاوز شهر من تاريخ زوال صفة العضوية، ويجوز لمجلس الإدارة قبول العضو الذى زالت عضويته واعتباره عضواً بذات الصفة إذا زالت اسباب زوال الصفة، بشرط ألا تتجاوز المدة من تاريخ زوال العضوية إلى تاريخ إعادة	<u>الباب الثانى: (شروط العضوية والاشتراكات)</u> مادة (٤): شروط العضوية: يشترط فى العضو ما يلى : د- الحد الأقصى لسن الانضمام (٥١) عاماً ويستثنى الأعضاء المؤسسين من شرط السن. مادة (٦) : زوال صفة العضوية :- تزول صفة العضوية في الحالات الآتية : أ- انتهاء الخدمة بسبب : - ١- بلوغ سن التقاعد القانونية . ٢- الوفاة . ٣- العجز المنهى للخدمة. ٤- انتهاء الخدمة لأسباب أخرى. ب) إنهاء العضوية من الصندوق بسبب : ٤٦٠٧٦ ١) الاستقالة من الصندوق. ٢) انفصل من الصندوق ويكون بقرار من مجلس إدارة الصندوق بناء على تحقيق كتابي يثبت فيه ارتكاب العضو ما يخالف أحكام النظام الأساسي. ويخطر العضو بزوال صفة عضويته بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال فترة لا تتجاوز شهر من تاريخ زوال صفة العضوية، ويجوز لمجلس الإدارة قبول العضو الذى زالت عضويته واعتباره عضواً بذات الصفة إذا زالت اسباب زوال الصفة، بشرط ألا تتجاوز المدة من تاريخ زوال العضوية إلى تاريخ إعادة



قبول العضو الذي زالت عضويته واعتباره عضواً بذات الصفة إذا زالت أسباب زوال الصفة بشرط ألا تتجاوز المدة من تاريخ زوال العضوية إلى تاريخ إعادة العضو خمس سنوات، علي أن يقوم بسداد الميزة التأمينية السابق صرفها وكذلك جميع الاشتراكات المستحقة مستثمرة بعائد استثمار سنوي يعادل تكلفة الفرصة البديلة (وذلك خلال ثلاثة أشهر) ويكون إعادة العضوية وجوبية إذا كان زوال صفة العضوية خارج عن إرادة العضو.

مادة (٧) :

إذا تأخر العضو عن سداد الاشتراكات لمدة شهرين يقوم الصندوق بإخطاره بكتاب موصى عليه يعلم الوصول بضرورة السداد وإذا لم يقم بالسداد خلال فترة غايتها شهر من تاريخ إخطاره أعتبر مفصولاً وفي حالة استعداده لسداد الاشتراكات المتأخرة تحصل مضافاً إليها عائد استثمار سنوي من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الأداء لا يقل عن المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية بشرط ألا تزيد المدة من تاريخ فصله إلى تاريخ إعادته عن خمس سنوات.

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٨) :

وفقاً لأحكام هذا النظام يتم صرف المزايا التأمينية التالية:

- في حالات انتهاء الخدمة بسبب:-
- بلوغ سن التقاعد القانونية.
- أو العجز الكلى.
- أو الوفاة.

كما هي

العضوية عن خمس سنوات وعلى أن يقوم بسداد الميزة التأمينية السابق صرفها وكذلك جميع الاشتراكات المستحقة مستثمرة بعائد استثمار سنوي يعادل تكلفة الفرصة البديلة (وذلك خلال ثلاثة أشهر) ويكون إعادة العضوية وجوبية إذا كان زوال صفة العضوية خارج عن إرادة العضو.

مادة (٧) :

إذا تأخر العضو عن سداد الاشتراكات لمدة شهرين يقوم الصندوق بإخطاره بكتاب موصى عليه يعلم الوصول بضرورة السداد وإذا لم يقم بالسداد خلال فترة غايتها شهر من تاريخ إخطاره أعتبر مفصولاً وفي حالة استعداده لسداد الاشتراكات المتأخرة، تحصل مضافاً إليها عائد استثمار سنوي من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الأداء يعادل تكلفة الفرصة البديلة وبشروط ألا يزيد المدة من تاريخ فصله إلى تاريخ إعادته عن خمس سنوات.

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٨) :

وفقاً لأحكام هذا النظام يتم صرف المزايا التأمينية التالية:

- في حالات انتهاء الخدمة بسبب:-
- بلوغ سن التقاعد القانونية.
- أو العجز الكلى.
- أو الوفاة.



٤٦٠٧٦

يلتزم الصندوق بأن يؤدي للعضو أو للمستفيدين عنه أو الورثة الشرعيين مبلغاً يحسب بواقع:/
- (٢٥٠٠) جنيه للعضو الذي بلغ سنه عند الاشتراك

- أقل من (٣٠) سنة أو المشتركين بنظام الحالات.
- (١٦٠٠) جنيه للعضو الذى بلغ سنه عند الاشتراك (٣٠) سنة فأكثر وأقل من (٤٠) سنة.
 - (١٠٠٠) جنيه للعضو الذى بلغ سنه عند الاشتراك (٤٠) سنة فأكثر وأقل من (٥٠) سنة.
 - (٥٠٠) جنيه للعضو الذى بلغ سنه عند الاشتراك (٥٠) سنة فأكثر وأقل من (٦٠) سنة.

- مع خصم (٢%) من مستحقات الأعضاء فى حالة الوفاة و(٥%) من مستحقات الأعضاء فى حالة بلوغ سن التقاعد القانونية لمقابلة المصاريف الإدارية للصندوق.

مادة (١١) مكرر) :



لا توجد

٤٦٠٧٦

الباب الرابع : (النظام المالى للصندوق)

مادة (١٥) :

يتم فتح حساب جارى للصندوق بأحد المصارف المدّرية بجمهورية مصر العربية المسجلة لدى البنك المركزى المصرى بما لا يجاوز (١٥%) من جملة أموال الصندوق ويشترط للصرف فى جميع الأحوال التوقيع على الشيكات من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه بالإضافة إلى أمين الصندوق أو من ينوب عنه.

مادة (١٦) :

توظف أموال الصندوق على الوجه الآتى:-

١- ٢٥% على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو

تلغى

مادة (١١) مكرر) :

فى حالات الخروج الجماعى أياً كان سببه سواء كان بالمعاش المبكر أو الانسحابات أو الاستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحى :-

يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة .

الباب الرابع : (النظام المالى للصندوق)

مادة (١٥) :

يتم فتح حساب جارى للصندوق بأحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى بما لا يجاوز ١٥% من جملة أموال الصندوق ويشترط للصرف فى جميع الأحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه بالإضافة إلى أمين الصندوق أو من ينوب عنه .

مادة (١٦) : توظيف أموال الصندوق

توظف أموال الصندوق فى القنوات الاستثمارية على

الوجه التالى:

مضمونه منها.

٢- ١٥% على الأكثر في سندات قابله للتداول في

سوق الأوراق المالية ويشترط ألا تزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس المال الجهة المصدرة للسندات.

٣- ٢٥% على الأكثر في أسهم قابله للتداول في سوق

الأوراق المالية ويشترط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم صادرة في جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم.

٤- ألا تزيد قيمة السندات والأسهم الصادرة عن جهة

واحدة على ١٠% من أموال الصندوق.

٥- ١٠% على الأكثر في تملك عقارات موجوده داخل

البلاد، ويشترط ألا تزيد قيمة أى عقار على ٣% من جملة أموال الصندوق.

٦- ودائع نقدية بالعملة المحلية أو الأجنبية لدى

البنوك في مصر المسجلة لدى البنك المركزي المصري ويشترط ألا تزيد جملة الإيداعات لدى أحد البنوك على ١٠% من جملة أموال الصندوق.

٧- ١٠% على الأكثر في استثمارات أخرى توافق

عليها لهيئة.



٤٦٠٧٦

١- ٣٠% على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة.

٢- ١٠% على الأكثر في سندات قابله للتداول في

سوق الأوراق المالية وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات.

٣- ٢٠% على الأكثر في أسهم قابله للتداول في سوق

الأوراق المالية أو وثائق صناديق الاستثمار وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم.

٤- ألا تزيد مجموع قيمة الاستثمار في السندات

والأسهم ووثائق صناديق الاستثمار الصادرة عن جهة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق.

٥- ١٠% على الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل

البلاد وبشرط ألا يزيد قيمة أى عقار على ٣% من جملة أموال الصندوق وبعد موافقة الهيئة.

٦- ٢٥% على الأكثر لمنح قروض نقدية أو عينية

للأعضاء وبما لا يزيد على ٧٥% من الحقوق التأمينية المستحقة للعضو في حالة الاستقالة من الصندوق وقت الموافقة على القرض، على أن يستهلك القرض خلال مدة لا تزيد عن ٣ سنوات وبمعدل استثمار بما لا يقل عن العائد الوارد بالدراسة الاكتوارية.

٧- ودائع نقدية وشهادات ادخار بالعملة المحلية أو

الأجنبية مودعة لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري وبشرط ألا تزيد جملة الإيداعات لدى أحد البنوك على ٢٥% من جملة أموال

الصندوق.

٨- ١٠% على الأكثر في استثمارات أخرى تتفق مع الأغراض التي أنشئت من أجلها الصناديق وبشرط أن توافق عليها الهيئة .

مادة (٢٠) :

الحد الأقصى لنسبة المصاريف الإدارية ١٠% من الاشتراكات السنوية للأعضاء.

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

مادة (٢٢) :

يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية:

١- سجل العضوية.

٢- سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.

٣- سجلات الأموال المملوكة للصندوق وتفيد به استثمارات الصندوق بالتفصيلات والتغيرات التي تطرأ عليها.

٤- سجل الإيرادات.

٥- سجل الاشتراكات.

٦- سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا.

٧- سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلاً.

٨- سجل قروض الأعضاء.

يجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق باستخدام نظم الحاسب الآلي بالنسبة لبعض السجلات .

ويجب أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من الهيئة قبل استخدامها.

الباب الثامن : (التعديل على النظام الأساسي)

مادة (٤١ مكرر) :

بموجب قرار من رئيس الهيئة يتم تعديل بيانات تسجيل

مادة (٢٠) :

الحد الأقصى لنسبة المصاريف الإدارية ٥% من الاشتراكات السنوية للأعضاء.

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

مادة (٢٢) :

يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية:

١- سجل العضوية.

٢- سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.

٣- سجلات الأموال المملوكة للصندوق وتفيد به استثمارات الصندوق بالتفصيلات والتغيرات التي تطرأ عليها.

٤- سجل الإيرادات.

٥- سجل الاشتراكات.

٦- سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا.

٧- سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلاً.

٨- سجل سلفيات الأعضاء.

ويجب أن تعتمد هذه السجلات من الهيئة قبل استخدامها ويتم الاعتماد دون مقابل ويجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق وادماج سجلات الإيرادات والمصروفات وفقاً لذلك وبعد موافقة الهيئة على ذلك.

الباب الثامن : (التعديل على النظام الأساسي)

مادة (٤١ مكرر) :

لا توجد



الصندوق بناءً على موافقة الجمعية العمومية وبما يتفق مع الدراسة الاكتوارية التي تعد لهذا الغرض وذلك بموجب طلب على نموذج (٢) صناديق .

الباب التاسع : (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)
مادة (٤٤) :

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية قراراً بتصفية الصندوق وشطب تسجيله .
كما يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية قراراً بتعيين لجنة التصفية من ثلاثة أعضاء علي أن يتضمن القرار تحديد نسبة مصروفات التصفية والمدة اللازمة لانتهاء من عملها، ويجوز تجديد مدة التصفية وتزاد مصروفاتها إذا اقتضى الأمر ذلك لحين انتهاء اللجنة من أعمالها .

الباب العاشر : (أحكام عامة)

مادة (٤٨) :

يؤدي الصندوق إلى الهيئة رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف الاشراف والرقابة بواقع (واحد في الألف) من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة وفقاً للموارد الواردة بنموذج (٣) صناديق وذلك في موعد غايته نهاية الشهر الثالث من انتهاء السنة المالية للصندوق .

- تسرى هذه التعديلات اعتباراً من ٢٨/٩/٢٠٠٩

الباب التاسع : (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)
مادة (٤٤) :

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قرار بتصفية الصندوق وشطب تسجيله، كما يصدر قرار بتعيين لجنة التصفية من ثلاث أعضاء علي أن يتضمن القرار تحديد نسبة التصفية والمدة اللازمة لانتهاء من عملها.

الباب العاشر : (أحكام عامة)

مادة (٤٨) :

يؤدي الصندوق إلى الهيئة رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف الاشراف والرقابة بواقع واحد في الألف من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة وذلك في موعد غايته شهر فبراير من كل عام.



٤٦٠٧٦